

تجارة الفحم تقضي على ما تبقى من غابات أفريقيا

القوانين والمبادرات البيئية عاجزة عن الحد من قطع ملايين الأشجار



قطع الأشجار خلسة



صناعة قاتلة

للاسر الفقيرة. وقد دعا مابندوزي، المسؤول الأوغندي الذي يشن حملات ضد حرق الفحم، إلى إنشاء تشريع عقابي، وحث السلطات على جعل الكهرباء أرخص.

وقال إن المسؤولين في بعض المناطق الشمالية أقرروا قوانين تحمي بعض أنواع الأشجار من القطع للاستخدام كخشب أو فحم، وقال عن محارق الفحم "لا يمكننا أن نتجح في تعقبهم في الغابة طوال الوقت".

ويعتقد آخرون بأن اتخاذ بعض الإجراءات العاجلة فقط مثل فرض حظر على تجارة الفحم يكفي. وقال موهوموزا، الناشط المعادي لإزالة الغابات "لا بد من فرض حظر كامل بنسبة مئة بالمئة".

هل هي الحاجة التي تدعو إلى قطع الأشجار وتحويلها إلى فحم أم جشع الربح والتجارة دون أزع بيئي وحساب للمخاطر البيئية التي تحل بالغابات الأفريقية التي تنتفخ بها القارة؟ هما عاملان يتشاركان في ما يمكن أن نسميه جريمة بيئية أضرارها ستمتد لسنوات وعلى مر أجيال، فرغم القوانين والمبادرات البيئية ما زالت صناعة الفحم في مختلف الغابات الأفريقية نشيطة.

رودني موهوموزا

كيبالا - يتوغل الرجال الذين يحملون المناجل إلى أعماق الغابات لمدة أسابيع في المرة الواحدة، ويقومون بقطع الأشجار التي سيتم حرقها ويقسمونها إلى قطع من الفحم.

ولأن هذه العملية تتم غالبا في الليل وتستهدف الأراضي العامة، فإنها تمر دون عقاب بينما تقضي على الغابات في أجزاء من أفريقيا.

وقد أدت الحرائق التي حدثت في غابات الإمازون المطيرة في البرازيل تحديات الحفاظ على الغطاء الغابي للأرض والذي يوجد قدر كبير منه في أفريقيا.

وبعد الإمازون، تأتي الغابات الاستوائية المطيرة لحوض الكونغو، التي تغطي مساحة بحجم أوروبا الغربية، كثاني أكبر الغابات في العالم، وغالبا ما يشار إليها بالبرية الخالية لكوكب الأرض.

تكافح أفقر قارات العالم، التي يقطنها أكثر من 1.2 مليار نسمة، لحماية غاباتها وسط انفجار سكاني يزيد من الطلب على مصادر الطاقة القائمة على النباتات التي يراها الكثيرون رخيصة الثمن، خاصة الفحم، حوالي 25 بالمئة إلى 35 بالمئة من انبعاثات غازات الدفيئة المتغيرة للمناخ تأتي مما يسمى بحرق الكتلة الحيوية، والتي تشمل أيضا الحرائق الموسمية التي تتم عددا لتطهير الأراضي للزراعة، والتي تأتي غالبيتها في المناطق المدارية في أفريقيا، وفقا لوكالة الفضاء الأوروبية.

ويعتبر الاعتماد على الفحم أو الخشب هو الأعلى نسبة في أفريقيا

وفي الصومال، فإن قطع الأشجار للحفاظ على تجارة الفحم غير المشروعة منتشر على نطاق واسع إلى درجة أن الأمم المتحدة حذرت من أن عملية التصحر هناك تهدد الاستقرار.

وتقدر قيمة تجارة تصدير الفحم من دولة القرن الأفريقي إلى الشرق الأوسط وأماكن أخرى، على الرغم من حظرها، بأكثر من 360 مليون دولار سنويا.

وتم استخدام حوالي 8.2 مليون شجرة للفحم بين عامي 2011 و2017، وفقا لأرقام الأمم المتحدة.

وفي أوغندا، إحدى دول شرق أفريقيا التي ألهمت نباتاتها المورقة ونستون تشرشل في تسميتها "بلؤلؤة أفريقيا"، حذرت السلطات منذ فترة طويلة من الطبيعة غير المستدامة لتجارة الفحم، والتي لا تزال قائمة على الرغم من امتداد شبكة الكهرباء في عمق البلاد. ولا تزال الطاقة الكهرومائية مكلفة للغاية بالنسبة للعديد من الناس حتى في العاصمة كيبالا، حيث تدير العائلات من الطبقة المتوسطة مواعد الفحم للحفاظ على فواتير الكهرباء.

وقال إدوين موهوموزا، وهو ناشط في مجال حماية البيئة بدير مجموعة "يوث غو غرين" التي تتخذ من كيبالا مقرا لها، "إن زيادة الطلب على الفحم حولته إلى سلعة ثمينة تشبه إلى حد كبير الذهب أو القهوة".

وقال موهوموزا "نحن قلقون حقا. ما يزعج هنا حقا هو أنهم يقطعون الأشجار ولكن لا يستبدلونه".

وتحت الهيئة الوطنية لإدارة البيئة، وهي وكالة حكومية، السلطات على إلغاء ضرائب الاستهلاك على غاز البترول السائل، وهو مصدر بديل لطاقة الطهي، لإنقاذ الغابات من تجارة الفحم.

وتظهر الأرقام حجم الكارثة التي تحدث، حيث بلغت نسبة الغطاء الغابوي في أوغندا كنسبة مئوية من إجمالي الأراضي 9 بالمئة في عام 2015، بعد أن انخفضت عن 24 بالمئة في عام 1990، وفقا لبيانات الحكومة.

غير حكومية وأكاديميين، "نحن بحاجة إلى النمو، لكننا نسير في الاتجاه الخاطئ الذي يؤدي إلى تضييق استهلاك الموارد دون داع، مع مشكلات هائلة من عدم المساواة". ويدعو وليس إلى "اقتصاد السوق حيث يتم تغيير التدابير المحفزة والموضوعية بشكل جزري (...)" على عكس الرأسمالية.

يحبذ اقتصاديون آخرون الدفاع عن نمو أخلاقي، فلا يحتسب النمو الاقتصادي فقط كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ولكن بمدى ارتباطه بالمعايير الاجتماعية والبيئية.

يقول ستيفوارت واليس رئيس تحالف الرفاه الاقتصادي (ويلبيبنغ إيكونومي لينس) الذي يضم منظمات

تقدر قيمة تجارة تصدير الفحم المظلمة من دولة القرن الأفريقي إلى الشرق الأوسط وأماكن أخرى بأكثر من 360 مليون دولار سنويا



التكنولوجيا قادرة على حسم الجدل بين رجال الاقتصاد وحماة المناخ

باريس - هل نضع حدا للنمو لمعالجة الاحتباس الحراري أم نعتمد على التقدم التكنولوجي؟ هل نطلق العنان للسوق أم نزيد فرض اللوائح المنظمة للتخفيف من انبعاثات المساواة؟

الهوة تزداد بين الاقتصاديين والفلاسفة، بين من يؤيدون قوانين السوق الحرة ومن يؤمنون بالاقتصاد الموجه.

منذ عام 1972، تسال تقرير ميدوز الذي كتبه خبراء أميركيون، عن كيفية ضمان استمرار النمو في عالم محدود الموارد. واليوم، يكتسب مفهوم الحد من النمو شعبية، مع ازدياد الانتقادات الموجهة إلى النزعة الاستهلاكية وتضخم شبح ظاهرة الاحتباس الحراري.

تقول صوفي سواتون الاقتصادية والفيلسوفة بجامعة لوزان، إن "المشكلة هي أن كل اقتصادنا يعتمد على الكربون والوقود الأحفوري. الوعي يزداد ولكن المشكلة هي أنه سبق السيف العذل (...)"

إننا مدمنون على الأمر".

وتقول قائدة التدابير للخروج من هذا الوضع بدءا بالحد من المكافآت و"ربحية" الشركات وحظر المبيدات واعتماد "دخل بيئي انتقالي" يكافئ الأنشطة الجديدة الحميدة.

مع ذلك، تبقى المطالبة بالحد من النمو مسألة معقدة، تقول أنيس سيناى الصحافية والمحاضرة في العلوم السياسية، "نحن في مازق اجتماعي وثقافي، ومن الصعب على رئيس دولة الخروج عن هذا النموذج القائم".

لا يمكن أن يسير كل هذا بالسرعة نفسها التي تقدمت بها التقنيات المعتمدة على الكربون في القرن التاسع عشر".

ويضيف لوران بابي، المحلل بمعهد البحوث الاقتصادية والمالية، وهو مركز أبحاث ليبرالي "قبل 100 عام، لم يكن بإمكان أحد أن يتنبأ بالطاقة النووية أو بالإنترنت. الاعتماد على التكنولوجيا هو رهان يعني عدم وضع قيود على التقدم". ولا يريد هؤلاء "المتفائلون بالتكنولوجيا" الحديث عن الحد من النمو ولا حتى عن تعزيز دور السلطات العامة.

يقول لوران بابي، "منذ اللحظة التي نعطي فيها الشرعية لسلطة لتقول 'هذا يعيد الكثير من ثاني أكسيد الكربون، فإننا نمناها الشرعية للسيطرة على المجتمع بأسره'".

ويضيف "لا يوجد دليل على أن تخصيص الموارد من قبل كيان مركزي مثل الدولة سيكون أفضل من اقتصاد السوق"، مشيرا إلى مثال ألمانيا حيث "أدت خيارات عبثية مثل وقف الاعتماد على الطاقة النووية إلى العودة لاستخدام الفحم".

وردا على سؤال كيف نشجع الأعمال الحميدة، يوصي الليبراليون بإنشاء سوق للكربون، وخصوصا بتقديس الملكية الخاصة. ويقول بابي "تكون لدينا مشكلة بيئية عندما نتمكن من نهب شيء لا نملكه".

بعض الحكومات، لإسبانيا نيوزيلندا أو اسكتلندا، التي تعمل على تطوير "ميزانيات الرفاه الاجتماعي".

في أحدث كتبهما، يدعو الاقتصادي جوزيف ستيفلينز إلى اعتماد "الرأسمالية التقدمية" مناديا بعودة الدولة وتنظيم الأسواق، في حين يدعو الفرنسي ثوما بيكيني المعروف بعمله في مجال عدم المساواة، إلى "اشتراكية تشاكرية" تزعزع العلاقة بالملكية الخاصة.

يقول الكاتب الليبرالي غاسبار كونغ، "لا يمكن لأحد أن ينكر حقيقة أن التقدم التكنولوجي والتجارة أخرجنا من الفقر المدقع ومكاننا من الابتكار".

وفقا للبنك الدولي، يعيش 10 بالمئة من سكان العالم تحت خط الفقر حاليا، مقارنة بـ 36 بالمئة قبل ثلاثين عاما.

وتكثر المشاريع الابتكارية المطروحة في محاولة لإنقاذ الكوكب بدءا من الطائرة العاملة بالهيدروجين واللحوم الاصطناعية إلى قوارب تنظيف المحيطات، سواء لا تزال هذه المشاريع مجرد مخطط على الورق أم يجري تطويرها.

وهذا ما يرى فيه المفكرون الليبراليون طوق نجاة، إذ يقول كونغ إن "التكنولوجيا هي التي ستحل المشكلات المطروحة. عندما نرى التقدم في مجال الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح (...)" وتطوير البكتيريا

لكن كيف يمكن خلق وظائف أو تمويل الحماية الاجتماعية دون تحقيق نمو؟ تحدث أنيس سيناى عن توزيع أفضل للموارد، مثل اعتماد "تقنين الطاقة" على المستوى الفردي على سبيل المثال، وتخصيص مبالغ لهذا الغرض من الأموال العامة وسهولة من البنوك المركزية.

لكن كيف يمكن خلق وظائف أو تمويل الحماية الاجتماعية دون تحقيق نمو؟ تحدث أنيس سيناى عن توزيع أفضل للموارد، مثل اعتماد "تقنين الطاقة" على المستوى الفردي على سبيل المثال، وتخصيص مبالغ لهذا الغرض من الأموال العامة وسهولة من البنوك المركزية.